المحاضرة الثّانية عشر: إشكالية المصطلح

إشكالية المصطلح:

يبدو أنّه من الضّروري أنْ نتعرّف على دلالة كلمة "إشكالية" حتى نستطيع أنْ نوضّح المقصود بـ "إشكالية المصطلح".

مفهوم الإشكالية لغة: جاء في معاجم اللّغة أنّ الإشكالية هي "مصدر صناعي أقيم على مصدر آخر للفعل (أَشْكَلَ) وهو (إِشْكَال)، وهذا المصدر الصناعي جديد في العربية المعاصرة، وهو غير كلمة (مُشْكِلَة)، بل إنّ في (الإِشْكَالِيَّة) شيئا من (المُشْكِلَة)، ويراد بها ضَرْبٌ من الوضع فيه إشكال وفيه وضع خاص... .

أمّا الإشكالية في مفهومها الاصطلاحي: هي "مجموعة المسائل التي يطرحها علم من العلوم، في سياق إيديولوجي معين، أو هي تعبير عن كشف علمي كبير، أو عن قطيعة ... ".

كما عُرِّفت الإشكالية على أنّها "منظومة من العلاقات التي تنسجها -داخل فكر معين- مشاكل عديدة مترابطة لا تتوافر إمكانية حلّها منفردة، ولا تقبل الحل –من النّاحية النّظرية- إلا في إطار حل عام يشملها جميعا". أو بعبارة أخرى "إن الإشكالية هي النّظرية التي لم تتوافر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النّظرية، أي نحو الاستقرار الفكري، وهذا الاستقرار النّسبي لا يحصل إلا بتجاوز الإشكالية، وليس بقيام نظرية تحلّ المشاكل المكونة للإشكالية، فمثل هذه النّظرية لا توجد، وإلا لم تكن هناك إشكالية، وإنّما يتمّ التّجاوز بنقد الإشكالية القائمة وتفكيكها بصورة تمكن من كسر بِنْيَتِهَا وتدشين قطيعة معها، وتفسح المجال بالتّالي لميلاد إشكالية أو إشكاليات جديدة أكثر غِنًى وأكثر استجابة لخطّ التّطور والتقدم الحاصل اليوم".

عموما فالإشكالية مصطلح فكري وفلسفي أساسا؛ استعاره الفيلسوف الفرنسي **لويس ألتوسير** من **جاك مارتن**؛ للدّلالة على "مجموعة من الأفكار التي قد تختلف فيما بينها، ولكنّها تُشكل وحدة فكرية أو نظريّة تتيح للباحث أن يتناولها باعتبارها قضية مستقلّة".

لقد بيّن بعض الدّارسين أنّ أهم مشكلات وضع المصطلح اللّغوي المعاصر هو تعدّد المصطلحات واللّبس وعدم الدّقة ونقص المصطلحات، وعدم الشّيوع، وسيرورة المصطلحات الأجنبية.

العوامل المغذّية لإشكالية المصطلح: من العوامل التي أسهمت في ظهور إشمالية المصطلح وعملت على تعقيد وضعيّة الدّرس الاصطلاحي وتأزّمه نذكر ما يأتي:

- اختلاف طرق وضع المصطلح.
- تذبذب دلالة المصطلحات ومفاهيمها.
- جزئية المصطلح وعدم شموليته ...
- غموض المصطلحات واضطراب مفاهيمها.

أما عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظّاهرة، فتتمثّل في حداثة هذا العلم في العربية، وتنوّع البيئات التي يصدر عنها المصطلح"، بالإضافة إلى أنّ المصطلح لم يجد لنفسه أرضية مناسبة لممارسة الإجراءات التّطبيقية؛ وهو ما جعل المسألة تتّسم بالعفوية.

ومن **مظاهر إشكالية المصطلح** ظهور نزعة محلّية في بعض المصطلحات ولعلّ من أبرز أسباب هذه الظّاهرة عدم الاهتمام الكافي بالدّراسات الميدانية.

يضاف إلى هذه العوامل سبب نراه في غاية الأهمية وهو عدم توظيف المصطلح؛ إذْ المصطلح ليس مجرّد وضع؛ بل هو لفظ ينبغي أن يستعمل ويشق طريقه في التّداول لأنّ قيمة المصطلحات تكمن في توظيفها وتداولها بما تحمله من حمولة علمية أو فكرية أو غيرها.

من المفيد التّذكير إلى أنّ هذه الغاية من الصّعب تحقيقها "في ظلّ المعاجم اللّغوية القائمة، التي يتوزّع مجهودها المصطلحي بين مختلف العلوم والفنون، التي ينقص معظمها الكفاءات اللّغوية المختلفة التّخصّص، سواء على مستوى أجهزة التّحضير أو الإعداد أو المتابعة، أو على مستوى البتّ وإصدار القرار. كما يعيب أمثال هذه المجامع إيقاعها البطيء، وحركتها المتئدة، وعجزها عن متابعة سيل المصطلحات والمفاهيم التي تنهمر علينا في كلّ يوم دون رصد أو متابعة، فضلا عن دراسته، ووضع المقابلات العربية له، وقد كان بطء المجامع الشّديد؛ هو السبب الأساسي في فتح الباب على مصراعيه أمام الاجتهادات الشخصية، وإفساح المجال أمام الأفراد ليصولوا في الميدان ويجولوا، ثم تداخلت بواعث السّبق، وحب الرّيادة فأفسدت أي محاولة للتّنسيق".

من المفيد التّنبيه إلى أنّ اضطراب المصطلح ينتج عنه فوضى اصطلاحية، بل يؤدي إلى خلل في ثقافة الأُمّة، لأنّ ثقافة أيّة أمّة من الأمم "تقوّض وتفكّك بالنّظر لعدّة أسباب أهمّها اضطراب دلالة المصطلح وتكاثر المصطلحات وتعارض مفاهيمها وعدم استقرارها".

عموما فإشكالية المصطلح لم تعد تخفى على أحد من الدّارسين؛ إذْ إنّ "تعدّد المصطلح للمفهوم الواحد، وازدواجية المفهوم في أي حقل ثقافي يُهدّدان النّسق المعرفي بين التّلقي والنّص؛ إذْ أنّ إشكالية التّعدد والازدواجية تفضيان إلى الخلط والتّناقض والضّبابية في الخطاب التّنظيري والاستنتاج في المستوى التطبيقي".

من أهمّ الأسباب التي أدّت إلى نشوء إشكالية المصطلح:

1 - **الاجتهادات الفردية** ، فعلى الرّغم من قيام مؤسسات وهيئات علميّة للإسهام في علم المصطلح؛ إلا أنّ الإسهامات الفرديّة كان لها نصيب وافر من هذه الإشكالية.

2 - **التّعصّب لمصطلحات بعينها** ، فعندما يختار بعضهم مصطلحات بعينها لا يتراجع أحد عن المصطلح الذي تمّ اختياره حتى وإن كان مقتنعا بأنّ مصطلحا آخر أدقّ وأشمل من المصطلح الذي ابتكره هو.

3 - **عدم وضوح المصطلح** واختلاف المفهوم في اللّغة الأم.

4 - **تعدّد المصطلحات للمفهوم** الواحد.

5 - **قد تؤدّي إحدى المشكلات إلى تولّد مشكلة جديدة** ، فمثلا لابدّ من أنْ تكون بعض المصطلحات المتعدّدة غير دقيقة، وقد يكون بعضها غير شائع كما يمكن أنْ تأتي بعضها وفق الصّيغة الأجنبية، وبالمقابل قد تؤدّي عدم دقّة المصطلح ببعض المتخصّصين إلى ابتكار مصطلح جديد، فقد يعيش المصطلحان دون أن يطغى أحدهما على الآخر، فيكون بذلك قد تشكّل تعدّد المصطلح.

6 - **ضعف التنسيق بين الباحثين والمهتمّين بعلم المصطلح** ممّا أدّى إلى تعدّد المصطلحات وكثرتها.

مظاهر إشكالية المصطلح:

1. **اضطراب الباحثين في تحديد المدلول الحقيقي للمصطلح**، نتيجة لكثرة المصطلحات وعدم وضوحها.
2. **الاضطراب في العلم الواحد تبعا لاختلاف المصطلح**، فمفهوم المصطلح بحكم علاقته بغيره من المصطلحات، لأنّ بعض المصطلحات تفترق عن غيرها في بعض الأمور لا في كلّها.
3. **العمل على إظهار أنّ اللّغة العربية ضعيفة** ، إذْ تؤدّي كثرة المصطلحات المقابلة للمصطلح الواحد إلى الخلط عند نشوء مصطلحات قريبة في دلالاتها، لهذا المصطلح، وعنده يقع المتخصّص في خبط عشواء لا يستطيع معه وضع المصطلح المناسب للمفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح بدقّة.
4. **وقوع الطلبة في إرباك وحيرة، فتعدّد المصطلحات وعدم الدّقة** قد تقود إلى توظيف المصطلح الواحد بأشكال مختلفة، فيحتار الطّلبة أيّ المصطلحات يختارون.

الحلول والاقتراحات:

أمام إشكالية المصطلح بحث الدّارسون والمهتمّون بعلم المصطلح واقترحوا بعض الحلول التي نوجزها في الآتي:

1) الاتّفاق على منهجية عامّة لمواجهة الفوضى الاصطلاحية.
2) الإعراض عن النّحت عامّة إلا عند الضّرورة الملحّة؛ والضّرورة هي عدم توفّر إمكانية الاعتماد على وسيلة من الوسائل المخصّبة، أو المولّدة للمصطلح.
3) الأخذ من القديم بحذر، والحيطة من توظيف المصطلحات الوافدة.
4) تنسيق بين الباحثين والعمليين على توحيد المصطلحات العلميّة إذْ "لا يخفى أنّ وحدة المصطلحات في الحقل الثّقافي والمعرفي تشكّل شرطا موضوعيا لتحقيق الإدراك والفهم

والاستيعاب، بل إنّ نوافرها يؤسّس للمهارات العليا في القراءة والبحث، لأنّ وحدة المصطلح ووضوح المفهوم حافز على مهاران التّحليل والموازنة والرّبط والاستنتاج والتّقويم".

5) الاستفادة من تجربة أسلافنا في التّعامل مع اللّغة.
6) التّصالح مع المصطلحات العلمية والتّكيّف معها.
7) دراسة القضايا اللّسانية دراسة كليّة مُعمّقة لحلّ الإشكالات.

دعا **الدّكتور رشاد الحمزاوي** إلى أنْ يركّز التّوحيد على خمس طرق أساسية هي:

1 - اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلّقة بالموضوع.
2 - الاقتراض المبدئي الذي يقرّ أنّ التّرجمة ترجمات، وأنّ ترجمة المصطلح الواحد بمترادفاتها عدّة أمر وارد لابدّ من تسجيله والاقتناع به.
3 - جرد واستقراء المترجمات المتعلّقة بميدان معيّن من ميادين العلوم والتّكنولوجيا، وهذه العملية تفترض وجوبا التّقصّي الشّامل والعميق لتجميع المصطلحات المتواجدة كتابة واستعمالا.
4 - استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي.
5 - إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة؛ إن وجدت مع مصادرها ومراجعها المضبوطة لمبادئ التّنميط ومقاييسه.